الإنتربول

أهداف العمل الشرطي العالمي

الأمن كركيزة للتنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

تشرين الأول/أكتوبر 2023

الإنتربول

أهداف العمل الشرطي العالمي

الأمن كركيزة للتنمية المستدامة

إن تحديات اليوم الأمنية مترابطة وعالمية. وتطوُّر التحديات الأمنية التي يواجهها عالمنا وتعقُّدها يستدعيان أكثر من أي وقت مضى تعاونا سريعا ومتعدد الأطراف بين أجهزة إنفاذ القانون. وباعتبار الإنتربول المنظمة الشرطية الوحيدة التي تعمل على الصعيد العالمي، يتمثل جزء من دوره في مواصلة تمكين أجهزة إنفاذ القانون في بلدانه الـ 195 الأعضاء من العمل معا وبلورة مستقبل إنفاذ القانون على الصعيد العالمي لجعل العالم مكانا أكثر أمانا.

ويوفر الإنتربول إمكاناته ودعمه في المجال الشرطي في العالم أجمع من خلال أربعة برامج عالمية لمكافحة الجرائم تتصدى للتهديدات الأكثر إلحاحا اليوم وهي: الإرهاب، والجرائم السيبرية، والجرائم المالية والفساد، والجريمة المنظمة والجرائم الناشئة.

وللأمانة العامة للإنتربول مقرّان أحدهما في ليون (فرنسا) والآخر في سنغافورة في مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار، ومكاتب إقليمية في أنحاء العالم ومكاتب ممثلين خاصين في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في نيويورك وفيينا.

ولدى كل بلد عضو مكتب مركزي وطني تابع للإنتربول يتألف ملاك موظفيه من أفراد من أجهزة إنفاذ القانون الوطنية يربطهم، مع أفراد آخرين من إنفاذ القانون متخصصين وعاملين في الخطوط الأمامية، بشبكتنا العالمية.

وللردّ بطريقة متسقة على تطور مشهد الجريمة والأمن العالمي، لا بد من أن تعمل جميع الجهات المعنية بهيكلية الأمن العالمية لتحقيق النتائج عينها مع الحرص على أن يأخذ العمل الشرطي العالمي في الاعتبار الأهداف المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة وعلى أن يشكل الأمن القاعدة التي تقوم عليها خطة التنمية المستدامة.

ووضع الإنتربول سبعة أهداف للعمل الشرطي العالمي تتناول مجموعة من المسائل المتعلقة بالجريمة والأمن. وهذه الأهداف، التي تتوافق مع خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة وترتبط بأهداف التنمية المستدامة، تحدد الطريقة التي تعمل بها أجهزة الشرطة العالمية معًا لإقامة عالم أكثر أمانًا. وهذه الأهداف عالمية وطموحة وترتكز على العمل الجماعي. وقد وافقت عليها البلدان الأعضاء في الإنتربول بدايةً في عام 2017 خلال الدورة الـ 86 للجمعية العامة التي عُقدت في بيجين (الصين). وأهداف العمل الشرطي العالمي، التي يركز كل منها على مجال جريمة أو تهديد عالمي بعينه، تدعمها موضوعات أساسية شاملة لجوانب متعددة يؤثر كل منها في تحقيق هذه الأهداف. وفي سياق تأكيدها على العلاقة بين الأمن العالمي والتنمية المستدامة، أجرت الأمانة العامة للإنتربول في عام 2020 تحليلا كشف الصلات بين أهداف العمل الشرطية العالمي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وتطوُّر المشهد الأمني السريع، الذي تتسارع عجلته بسبب الابتكار التكنولوجي، استدعى إجراء مراجعة لهذه الأهداف في عام 2023 أُجريت من خلال عملية تشاركية قادها الإنتربول بالتعاون مع أجهزة إقليمية أخرى من أجهزة إنفاذ القانون.

مكافحة الإرهاب

تمكين أجهزة إنفاذ القانون العالمية من مكافحة الإرهاب ومنعه بشكل أكثر فعالية من خلال التعاون الدولي

- تعطيل الأنشطة الإرهابية وآليات دعمها وقطع صلاتها بالجريمة المنظمة من خلال تحسين تبادل البيانات التي تمتلكها الشرطة وغيرها من المعلومات اللازمة عن الجهات، من أفراد ومنظمات، الضالعة في الإرهاب والاعتداءات الإرهابية بجميع أشكالهما.
- توعية البلدان بالتهديد الإرهابي وبتطوره عبر توفير تحليلات في الوقت المناسب للمعلومات الجنائية الممكن استغلالها.
- التخفيف من التهديدات الإرهابية عبر تزويد البلدان بالخبرة الفنية في مجال منع الاعتداءات الإرهابية وكشفها والتحقيق فيها وذلك استنادا إلى نهج تعاوني متعدد الهيئات والتخصصات.
- الدفاع عن مصالح واحتياجات أجهزة إنفاذ القانون في العالم والحث على اللجوء إلى ما يلزم من إجراءات وحوار لمكافحة التهديد الإرهابي بفعالية.
- تعزيز أطر التعاون والاستفادة من الإيجابيات المقارنة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي في إطار مكافحة تهديدات إرهابية بعينها، ومن الحلول والمبادرات المصممة بحسب الاحتياجات، بما فيها استراتيجيات للحد من المخاطر وخاصة فيما يتعلق منها بالتطرف.
- تمتين الشراكات مع قطاع التكنولوجيا وجهات معنية أخرى لمكافحة استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لأغراض إرهابية، بما في ذلك مكافحة المعلومات الخاطئة والمضللة.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

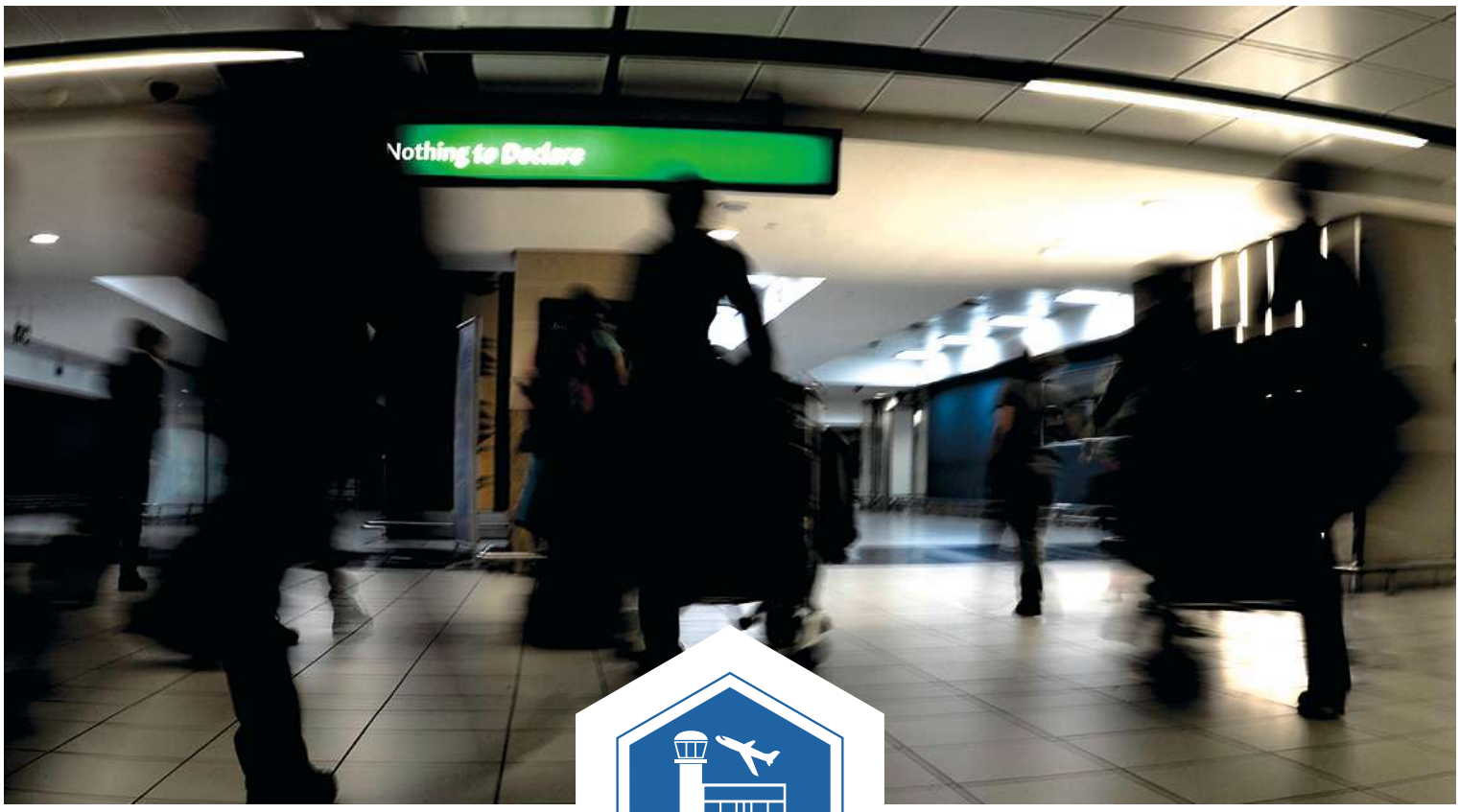

أمن الحدود

تعزيز سلامة الحدود في العالم أجمع

- كشف وتعطيل الأنشطة الإجرامية وتحركات المجرمين، بما في ذلك تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، من خلال الاستفادة من إمكانات الإنتربول ولاسيما قواعد البيانات والنشرات والتعاميم والرسائل.
- تحسين وتبادل المعلومات الممكن استغلالها بين أجهزة إنفاذ القانون ومع جميع الشركاء المعنيين المكلفين بإدارة الحدود.
- المساهمة في وضع معايير عالمية متقدمة لإدارة الحدود على أساس المعلومات التي تُجمع، بما فيها معايير متصلة بمراقبة الحدود والتفتيش على الحدود والمعدات ذات الصلة. وينبغي أن تقوم هذه المعايير على التقدم التكنولوجي والرقمي وتحليل المخاطر، مع احترام حقوق الإنسان على النحو الواجب.
- تعطيل الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية وفي الوقت نفسه تيسير عمليات التنقل بين بلد وآخر لأغراض غير خبيثة وذلك أيضا من خلال إدارة البيانات البيومترية وتبادلها، ولاسيما استخدام منصة الإنتربول البيومترية (INTERPOL's Biometric Hub) ومنصات أخرى.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

الفئات السكانية الهشة

تعزيز تدابير إنفاذ القانون لحماية الفئات السكانية الهشة

- المضي في ملاحقة الجناة، بما في ذلك عبر الإنترنت، وفي الوقت نفسه كشف وتعطيل الأنشطة الإجرامية التي تسبب ضررًا للمنتمين إلى الفئات السكانية الهشة، بما في ذلك في السياق الإنساني وعبر الإنترنت وعلى طول الطرقات المستخدمة للاتجار بالبشر وتهريبهم في العالم كله.
- تكثيف التعاون وإقامة شبكات متينة من الخبراء وتبادل المعلومات والتشجيع على اعتماد أفضل الممارسات لحماية المنتمين إلى الفئات السكانية الهشة.
- المساعدة على استحداث قدرات إنفاذ القانون التي تدعم حقوق الضحايا والناجين من الجرائم واحتياجاتهم وأمنهم وخيرهم وتضعها في صميم منع الجرائم والتدخل لوقفها.
- الحث على تبنّي نهج يستند إلى البيانات والمعلومات، واستخدام آليات آمنة لتبادل البيانات مع جميع الجهات الفاعلة المعنية لمنع الجرائم التي تطال الفئات السكانية الهشة وكشفها ومكافحتها.
- منع الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والجرائم ذات الصلة وكشفهما وتعطيلهما عبر اعتماد اتباع نهج يركز على الضحايا، ولاسيما عبر استخدام قاعدة بيانات الإنتربول للاستغلال الجنسي للأطفال وفرق العمل المعنية بتحديد هوية الضحايا.
- حماية ضحايا الجرائم من الاستغلال ووقوعهم ضحاياه من جديد، من خلال وضع حلول ومبادرات مكيفة وفقا للاحتياجات، وتحسين الردود الوطنية عليها من خلال بناء قدرات أفراد أجهزة إنفاذ القانون وتدريبهم.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

تقليص أضرار الجرائم السيبرية وتبعاتها على الصعيد العالمي

- تحسين مستوى فهم مشهد التهديدات التي تمثلها الجرائم السيبرية من خلال تبادل المعلومات وتحليل المعلومات الاستخبارية.
- تنسيق التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وتوثيقه لمنع الجرائم السيبرية وكشفها والتحقيق فيها وتعطيلها.
- المضي في تحسين القدرات على كشف الجرائم السيبرية والتهديدات المرتبطة به ومكافحتهما.
- الدفاع عن مصالح واحتياجات أجهزة إنفاذ القانون في العالم في المنتديات الدولية والإقليمية المخصصة للجرائم السيبرية.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

الفساد والجرائم المالية

مكافحة الفساد والجرائم المالية بجميع أشكالهما

- تحسين القدرة على كشف مرتكبي جميع الأنشطة المالية غير المشروعة وعلى ملاحقتهم، ولاسيما عبر تسهيل التعاون المتعدد الهيئات والتخصصات بين الهيئات المعنية، سواء أكانت محلية أم دولية.
- تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون في العالم للتحقيق في الجرائم المالية والرد عليها.
- توفير المعلومات المتعلقة بالاحتيال العابر للحدود في حينها بغية تكثيف جهود منعها.
- المساعدة على إعداد الأطر التشريعية والتحقيقية لكشف الجرائم المالية ومكافحتها.
- الاستفادة من الآليات القائمة لاسترداد الأصول التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة واستحداث آليات جديدة منها.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

الجريمة المنظمة

مكافحة الجريمة المنظمة الخطيرة والاتجار بالمخدرات

- تعزيز القدرات في هيئات متعددة وفي إطار تخصصات متعددة لمنع التجارة بالسلع غير المشروعة وكشفها والتحقيق فيها ومكافحتها، بما في ذلك تمويلها.
- كشف وتعطيل أنشطة المسؤولين عن إنتاج المخدرات وسلع غير مشروعة أخرى والاتجار بها وتوزيعها.
- المساعدة في التعرف على أعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة وشركائها وتعطيل أنشطتهم.
- إنشاء آليات للكشف عن الأسواق الجديدة غير المشروعة للمخدرات وغيرها من المواد غير المشروعة والأسلحة النارية والسلع المقلدة والتراث الثقافي والسلع الأخرى، وعن طرق التهريب والأجهزة الجديدة المستخدمة لنقل هذه السلع.
- تمتين القدرات التحليلية لفهم الصلات القائمة بين مختلف الجماعات الإجرامية المنظمة ومختلف الأسواق غير المشروعة.
- توعية العموم بالمخاطر المرتبطة بالسلع والمنتجات غير المشروعة، ولا سيما المخدرات والمواد غير المشروعة، فضلا عن المنتجات الرقمية المقلدة.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

الأمن البيئي

تعزيز الأمن البيئي والمساعدة على امتلاك سبل عيش دائمة عبر مكافحة الجرائم التي تضر بالبيئة والمناخ

- تفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة التي تعيق الاستدامة وذلك من خلال زيادة تبادل المعلومات وتحليلها.
- تعزيز قدرات هيئات متعددة وعلى مستوى متعدد التخصصات على تحليل الجرائم البيئية ومنعها وكشفها والتحقيق فيها ومكافحتها، ولاسيما ما يتعلق منها بتأثير تغير المناخ على التجمعات السكانية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاختلافات الإقليمية والأثر المتوقع من تغيُّره.
- توفير الدعم من أجهزة إنفاذ القانون لحماية التنوع البيولوجي والأنواع المهددة بالانقراض والموارد الطبيعية.
- توفير الدعم من أجهزة إنفاذ القانون لحماية الفئات السكانية والشعوب الأصلية التي تعتمد على الموارد الطبيعية.
- الحث على استخدام أدوات مبتكرة لكشف الجرائم البيئية وتعطيلها.
- ضمان فهم واضح للجرائم البيئية بغية تعزيز إمكانية تبيان صلاتها المحتملة بأضرارها على الصحة العامة.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

مواضيع أساسية شاملة

أولا. تبادل البيانات والمعلومات

- الالتزام باتخاذ قرارات في مجال إنفاذ القانون قائمة على بيانات ومعلومات مؤكدة.
- إعطاء الأولوية لتحسين تبادل البيانات والمعلومات الاستخبارية على الصعيد العالمي.
- العمل مع البلدان الأعضاء لمواءمة الممارسات والإجراءات ونسق البيانات مع الأطر القانونية والتقنية وحماية البيانات المناسبة لتعزيز التعاون والثقة.
- تحسين نوعية البيانات التي تجمعها وتوفرها البلدان الأعضاء والشركاء المعتمدون.
- مواصلة الالتزام بتطوير وتحديث نظم المعلومات الشرطية وتحديثها على الصعيد العالمي وقابلية تشغيلها البيني ودمجها مع شبكة الإنتربول I-24/7.
- إيجاد حلول مبتكرة لتحسين تبادل البيانات ومقارنتها لكشف أماكن الأشخاص المفقودين ومعرفة هوية ضحايا جرائم القانون العام.
- إجراء تقييمات معمقة ومتعددة المصادر للتهديد الذي تمثله الجرائم الخطيرة على الصعيدين العالمي والمحلي ونشرها.

ثانيا. التعاون والشراكات

- تحديد ومتابعة العمل التعاوني ضد التهديدات العالمية والالتزام بالعمل بالشراكة.
- إقامة شراكات متعددة الهيئات وفي إطار متعدد التخصصات مع كيانات عامة وخاصة والاستفادة منها، لضمان التوافق بين أجهزة إنفاذ القانون على مستوى العالم والتعاون بين الهيئات.
- ضمان فهم الصلات القائمة بين مختلف أنواع الجرائم وأخذها في الاعتبار، بغية الربط بين التهديدات الإجرامية المتعددة.
- تسهيل عملية التعلم وإدارة المعارف عبر تبادل الممارسات الجيدة، بما في ذلك عبر استخلاص المعلومات بعد تنفيذ أعمال مشتركة.
- توثيق وتبسيط التعاون الدولي والإقليمي بشأن كشف مكان المجرمين الفارّين واعتقالهم وتسليمهم.
- الالتزام المستمر ببناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون، ولاسيما عبر منحها إمكانيات للتعلم وتلقّي التدريب في المجال الرقمي.
- توسيع نطاق الشراكات ليشمل جميع الجهات الفاعلة المعنية التي تساهم بفعالية في منع الجريمة ومكافحتها وتخفيف الأضرار، وخصوصا فيما يتعلق بعواقب الجرائم على الصحة العامة.
- التأكد من امتلاك جميع البلدان الأعضاء قدرات طويلة الأجل ومستدامة لتحسين المهارات الفردية وتطوير البنية التحتية والتغيير المؤسسي، بغية التمكن من القضاء على جميع الجرائم الناشئة.
- تسهيل وضع الخبرات الفنية المتخصصة والدعم في مجال الأدلة الجنائية موضع التطبيق وتوفيرهما.

ثالثا. الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان

- إقامة الحكم الرشيد وترسيخ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- التأكد من أن استخدام التكنولوجيا الجديدة في مجال إنفاذ القانون (مثل الذكاء الاصطناعي) لا يزيد أوجه عدم المساواة أو نقاط الضعف الموجودة أصلا بين مختلف المجموعات.
- الحرص على ألا تتسبب برامج ومشاريع وملاك موظفي عمليات إنفاذ القانون بالمزيد من الضرر للفئات السكانية المعنية.
- تعزيز التنوع والشمول في أجهزة إنفاذ القانون لتمثيل الفئات السكانية التي تخدمها تمثيلا تاما، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.
- ضمان الالتزام بالاستدامة في تخطيط وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بأهداف العمل الشرطي العالمي.
- استحداث الأطر القانونية عند الضرورة كأساس للتعاون المثمر.
- السعي بجهد لمنع جميع أشكال الفساد ومكافحتها.

رابعا. بناء القدرات والتدريب والابتكار والرقمنة

- توفير أحدث مبادرات بناء القدرات والتدريب استنادا إلى نهج مستدام يضمن تبنّي نتائجها من قبل المستفيدين منها.
- البحث عن فرص الابتكار للبقاء على مسافة تقدم الجرائم العالمية، مع تحسين فهم كيفية استخدام المجرمين للرقمنة لصالحهم.
- تكثيف استخدام الأدلة الرقمية في التحقيقات.
- تطوير قدرات أجهزة إنفاذ القانون على التكهن والاستشراف، ولاسيما عبر الاستعانة بمجموعة واسعة من الخبراء، لتوسيع وتمتين قاعدة الأدلة لتنفيذ العمليات.
- استكشاف الاتجاهات الكبرى الكفيلة بالتأثير على المجتمع في المستقبل واعتبارات إنفاذ القانون والأمن المتصلة بها.
- إعطاء الأولوية لتحسين كفاءات قوات الشرطة في العالم ليتسنى لها حفظ الأمن في العالم الرقمي.
- الاستفادة من تطور التكنولوجيا المتقدمة، بما يشمل استخدام الذكاء الاصطناعي، لمكافحة الجرائم.
- الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الجديدة في إنفاذ القانون والتشجيع على هذا الاستخدام، بما يتماشى مع مبادئ الشرطة الفاعلة وحقوق الإنسان والمعايير الأخلاقية السائدة.

خامسا. الجرائم السيبرية والجرائم المالية كعوامل تحفيز

- تطبيق نهج "تتبع الأموال" في جميع مجالات الجريمة من خلال التركيز على وقف حركة الأموال غير المشروعة والأرباح التي تدرها نماذج الأعمال الإجرامية والجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ملاحقة وتقويض الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت.
- العمل على تخفيف تأثير الجهات الفاسدة من خلال العمل المنسق لتقديم الجناة إلى العدالة وإعادة الأصول المنقولة بشكل غير قانوني.
- وضع آليات متينة لاسترداد الأصول وإعادة عائدات الجريمة إلى الضحايا.

الإنتربول

أهداف العمل الشرطي العالمي

الأمن ركيزة للتنمية المستدامة

www.interpol.int

INTERPOL

@INTERPOL_HQ

INTERPOL_HQ

INTERPOL HQ

INTERPOL